

## الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال افريقيا

دراسة حالة موازين مدفوعات: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2013.

أ.ملال شرف الدين  
جامعة خنشلة

الملخص:

لقد أحدثت الأهمية المتصاعدة للانفتاح التجاري جدلا كبيرا بين الدول خاصة النامية منها، وذلك فيما مدى تأثيره على النشاط الاقتصادي وقد ازداد هذا الاهتمام في العقود الأخيرة تزامنا مع ظهور المنظمة العالمية للتجارة، والتي استطاعت أن تضم معظم دول العالم تقريبا وفرض شروطها عليهم والتي تتمحور في حتمية الانفتاح التجاري، والجزائر، تونس والمغرب من بين الدول المعنية بموضوع الانفتاح التجاري والذي يتجلى تأثيره في ميزان مدفوعات الدول نظير معاملاتها التجارية الخارجية، لذلك جاءت هذه الدراسة لتبين أثر الانفتاح التجاري على موازين مدفوعات كل من الجزائر، تونس والمغرب والتي تعتبر أهم دول شمال افريقيا.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، ميزان المدفوعات، الجزائر، تونس، المغرب.

Abstract : It has caused growing importance of trade openness considerable debate among countries, especially developing ones, And that while the extent of its impact on economic activity This interest has increased in recent decades, coinciding with the advent of the World Trade Organization, That were able to most of the world has almost impose conditions on them And centered in the inevitability of trade openness Algeria, Tunisia and Morocco are among the countries on the subject of trade openness and its impact is reflected in the balance of payments States for foreign trade transactions, Therefore, this study was to show the impact of trade liberalization on the balance of payments of Algeria, Tunisia and Morocco, which is considered the most important North African countries.

key words: Trade openness, the balance of payments, Algeria, Tunisia, Morocco.

مقدمة:

لقد شهدت حقبة التسعينات جملة من التحولات الاقتصادية العالمية، كان أهمها إرساء معالم نظام تجاري دولي تسانده أكبر القوى السياسية والاقتصادية نفوذا والتي تسعى من خلال هذه النظام إلى تحرير حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول دون حواجز أو قيود.

ولقد ساندها في ذلك ضغوط المنظمات الدولية والتي تدخل في إطار الإجراءات التصحيحية للدول النامية لتحرير تجارتها الخارجية والانفتاح على العالم الخارجي، والتي كانت من بينها دول شمال افريقيا ونخص بالذكر الجزائر وتونس والمغرب، الذين عمدوا إلى تكييف سياساتهم مع هذه التطورات الاقتصادية من أجل الارتقاء بأداء اقتصاداتهم، لذلك جاءت هذه الدراسة لتبين أثر هذا الانفتاح التجاري على أداء اقتصاداتهم والذي يتجلى في ميزان المدفوعات، ومن أجل تحديد إشكالية الدراسة قمنا بطرح الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

"ما هو أثر الانفتاح التجاري على موازين مدفوعات كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2013؟"

دوافع اختيار الموضوع:

حدثة الموضوع الذي يواكب التطورات الحالية التي يعيشها العالم في إطار تكوين نظام تجاري عالمي خال من القيود أثارت للباحث الرغبة في الاطلاع والبحث فيه.

أهداف الدراسة:

الوقوف عند أثر الانفتاح التجاري ودوره في تحسين أداء ميزان مدفوعات كل من الجزائر، تونس والمغرب.

أهمية الدراسة:

بما أن الجزائر مقبلة على تحديات كبيرة ولعل من أهمها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قيامها في الآونة الأخيرة بإبرام عدة اتفاقيات تجارية دولية، جاءت هذه الدراسة لتبين أثر هذا الانفتاح.

إطار الدراسة:

الحدود الزمانية:

تمتد هذه الدراسة من سنة 2000 إلى غاية 2013 حيث بدأت بسنة 2000 لأنها تعتبر تاريخ الإجراءات الفعلية والملموسة لبدء تحرير التجارة الخارجية لكل من الجزائر، تونس والمغرب.

الحدود المكانية:

تم اختيار كل الجزائر، تونس والمغرب لأنها تعتبر من أهم اقتصاديات شمال إفريقيا، وتشارك في العديد من الخصائص والمميزات الخاصة بالتجارة الخارجية، كما أنها عانت عجوزات تقريبا متشابهة في ميزان مدفوعاتها أدت بها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي.

الدراسات السابقة:

دراسة عبدوس عبد العزيز 2011: دراسة بعنوان "سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول - دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر.

وقد تناول الباحث تحليل الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري للجزائر في رفع أو تحسين القدرات التنافسية للدول وبيان مدى أهمية هذه السياسة على مؤشرات التنافسية الاقتصادية، وذلك وفق الإشكالية التالية: "كيف أثرت سياسة الانفتاح التجاري المتبنية في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 على وضعية تنافسية الاقتصاد الوطني؟"

حيث قام الباحث بتقدير درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد الجزائري، وتأثير ذلك على تنافسية الاقتصاد الجزائري، وكانت نتائج الدراسة متمثلة في:

- أنه كلما زاد توجه الاقتصاد نحو الخارج (بالاعتماد على أداء الصادرات بالدرجة الأولى)، زاد معدل نمو؛

- يعمل تحرير التجارة على انخفاض تكاليف الإنتاج، من خلال تخفيض التعريفات الجمركية على مستلزمات الإنتاج؛

- ارتفاع الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة من مستلزمات الإنتاج التي تدخل في إنتاج الصادرات يرفع من سعر تلك الصادرات، ويفقدها القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية؛

- توجه المؤسسات إلى تصدير منتجاتها إلى الأسواق الدولية من شأنه أن يطور أداء هذه المؤسسات.

دراسة منى بن رجب 2009: دراسة بعنوان "تأثير الانفتاح على أداء مؤسسات الأعمال - دراسة حالة تونس"

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باريس 2009.

من خلال هذه الدراسة تبين أن التحرير التجاري يعتبر عنصرا هاما من سياسة التنمية في الدول على مدى السنوات العشرين الماضية، وذلك بناء على ما تحقق من نمو قوي وأكثر استدامة على جانب الصادرات وإنتاجية العمل في الشركات التونسية، لأن:

- الشركات التونسية أصبحت أكثر إنتاجية واندماجا في أسواق التصدير؛

- يوجد تأثير سلبي على النمو والإنتاجية نتيجة دخول أسواق التصدير في وقت مبكر خاصة بداية الفترة 1998 (أي) بداية إنشاء المؤسسة).

ولإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة محاور تمثلت في:

**I.** دراسة تحليلية للانفتاح التجاري.

**II.** واقع الانفتاح التجاري في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

**III.** تطور موازين مدفوعات الجزائر، تونس والمغرب.

**IV.** تأثير الانفتاح التجاري على أداء موازين مدفوعات الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2013.

**I.** دراسة تحليلية للانفتاح التجاري:

لقد أحدثت الأهمية المتصاعدة للانفتاح الاقتصادي، جدلا كبيرا بين الدول خاصة في مدى تأثيره على النشاط الاقتصادي ومساهمته في زيادة الثروة، وقد ازداد هذا الاهتمام في العقود الأخيرة تزامنا مع ظهور المنظمة العالمية للتجارة، والتي استطاعت أن تضم معظم دول العالم تقريبا وفرض شروطها عليهم والتي تتمحور في حتمية الانفتاح التجاري، لذا سنتطرق في هذا المحور إلى مفهوم الانفتاح الاقتصادي أولا، ثم مفهوم الانفتاح التجاري، أشكاله وآثاره.

**1.** مفهوم الانفتاح التجاري.

الانفتاح\* التجاري هو جزء من الانفتاح الاقتصادي، وعليه وجب علينا معرفة الانفتاح الاقتصادي أولا، وذلك حتى يتسنى لنا معرفة مفهوم الانفتاح التجاري بشكل جيد.

التعريف الأول: الانفتاح الاقتصادي، هو فتح الأبواب لرأس المال الأجنبي والاستيراد وحرية التبادل في المعاملات مع الخارج<sup>1</sup>.

التعريف الثاني: الانفتاح الاقتصادي يعني تخفيف القيود التي يعمل في إطارها الاقتصاد الوطني مثل القيود على الاستيراد والصرف الأجنبي والاستثمارات الأجنبية والأجور والضرائب<sup>2</sup>.

التعريف الثالث: هو عملية تهدف إلى فتح السوق الوطنية أمام المعاملات الأجنبية الاقتصادية استثمارات كانت أم تجارية، على أساس القواعد التي يسير عليها التقسيم الدولي للعمل، وبذلك يصبح الانفتاح بمثابة اعتراف من السلطة بشرعية هذا التقسيم، وهي الشرعية التي كانت محل رفض وانتقاد من قبل السلطات الاشتراكية<sup>3</sup>.

وهناك من يرى أن مفهوم الانفتاح الاقتصادي ينصرف إلى التحرير الاقتصادي، الذي عادة ما يرتبط ببرامج الإصلاح الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة تحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، سواء كانت هذه البرامج ذاتية أو معتمدة من بعض المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي<sup>4</sup>.

هذا بالنسبة للانفتاح الاقتصادي، أما الانفتاح التجاري فهو:

التعريف الأول: هو التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف<sup>5</sup>.

التعريف الثاني: هو جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة اتجاه الصادرات أو الواردات حيث ألما عملية تستغرق وقتا طويلا<sup>6</sup>.

وإذا نظرنا إلى ذلك من منظور المؤسسات الدولية فتعتبر الدولة منفتحة تجاريا إذا قامت بـ<sup>7</sup>:

- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير؛

- إتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد؛

- التخفيض التدريجي لقيمة الرسوم الجمركية إلى غاية التخلي عنها.

وعليه يمكن القول: أن الانفتاح التجاري هو الإزالة التامة للقيود على التجارة الخارجية وأسعار الصرف، وذلك وفق جملة من الإجراءات والتدابير التي تضعها منظمة التجارة العالمية.

## 2. أشكال الانفتاح التجاري.

يكتسب النظام التجاري الدولي زخماً هائلاً في الفترة الراهنة، حيث يقوده ويسانده أكثر القوى السياسية، الاقتصادية والمالية نفوذاً في المراكز الرأسمالية الرئيسية، إذ يتركز النشاط الأساسي لهذه الهيئات على تشجيع اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بهدف تحرير حركة السلع ورأس المال. مما يؤدي إلى قيام سوق دولية واحدة، وإن تعددت طرق وأشكال تحقيق ذلك، ومن بين هذه الأشكال نجد:

### 1.2: الانفتاح التجاري من خلال الإطار الإقليمي والإطار متعدد الأطراف.

رغم أن هدف الانفتاح هو تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها، إلا أن هناك مدخلين مختلفين لبلوغ هذا الهدف هما<sup>8</sup>:

1.1.2. ترتيبات التجارة الإقليمية: التي تعرف بالتكامل الاقتصادي الدولي. بمختلف مراحلها، والذي تقوم فيه مجموعة من الدول بخلق أو تطوير ترتيبات للتجارة الإقليمية فيما بينها بحيث تحصل دول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري فيما بينها، وتأخذ عدة أشكال أهمها:

- منطقة التجارة الحرة؛

- الاتحاد الجمركي؛

- السوق المشتركة؛

- التكامل الاقتصادي.

2.1.2. الإطار المتعدد الأطراف: أو ما يعرف بمنطقة التجارة العالمية، بحيث تقوم المنظمة على قواعد متفق عليها في إطار متعدد الأطراف لتنظيم نشاط التجارة الدولية في مجالات السلع الصناعية، الزراعية، الخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية وتحرير إجراءات الاستثمار فضلاً عن قواعد إجراءات مكافحة الدعم، الإغراق وإجراءات الوقاية، ونظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية بين الأعضاء.

### 2.2: الانفتاح الإرادي والانفتاح الإجمالي.

تسعى الدول بشكل إرادي إلى تحرير تجارتها بهدف تحقيق مستوى أعلى من الاندماج في الاقتصاد العالمي بغية الاستفادة من المزايا التي تترتب على انفتاح اقتصادها<sup>9</sup>، وأن هذا النوع من الانفتاح يخص الدول المتقدمة والصناعية.

أما الانفتاح التجاري الإجمالي فعادة ما يتم تحت ضغوط وشروط الهيئات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتتبنى هذه الاقتصاديات برامج للإصلاح الاقتصادي حتى تضمن استمرار دعم هذه الهيئات، وتشمل هذه البرامج إصلاح النظام التجاري ونظام سعر الصرف وكذا انتقال رؤوس الأموال<sup>10</sup>.

### 3.2: الانفتاح التدريجي والانفتاح الانتقائي.

يتم الانفتاح التدريجي بشكل مرحلي وفق نهج يتم رسمه وتنفيذه في أجل زمني محدد، فالانتقال من الحماية بأسلوب الحصص إلى الحماية بالتعريف الجمركية ثم إزالتها هي الأخرى تعتبر بمثابة انفتاح تجاري تدريجي.

أما الانفتاح التجاري الانتقائي فيقتصر على تحرير بعض المنتجات مع الاحتفاظ بقيود على البعض الآخر، وخير مثال على ذلك المنتجات الزراعية.

#### 4.2: الانفتاح التجاري السطحي والعميق.

يركز الانفتاح التجاري السطحي على إزالة الحواجز التقليدية كالتعريف الجمركية، وهو أسلوب غير كافي للتمتع بمزايا الانفتاح التجاري<sup>11</sup>.

أما الانفتاح التجاري العميق فإنه إضافة إلى إزالة الحواجز التقليدية، فإنه يسمح بحرية انتقال الأشخاص، مع توحيد وتقريب القوانين ذات الصلة بالتجارة، خاصة المتعلقة بإجراءات الجمارك<sup>12</sup>.

#### 3. أثر الانفتاح التجاري.

إضافة إلى التحليلات والتفسيرات النظرية للعلاقات الاقتصادية المختلفة، فقد ظهر التحليل القياسي والكمي ونظرا للتطور العلمي الحاصل، والذي تستخدم أدواته لمعرفة طبيعة العلاقات الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية، ونظرا لعلاقة النمو الاقتصادي بالانفتاح التجاري هناك العديد من الدراسات القياسية المنجزة بهذا الصدد ومنها:

#### 1.3 دراسة "Balassa" 1978.

قامت هذه الدراسة على بحث العلاقة بين كل من نمو الصادرات ونمو الناتج الوطني الحقيقي، حيث شملت الدراسة 11 دولة خلال فترتين هما 1966-1960 و 1967-1973 وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الصادرات والناتج الوطني الحقيقي<sup>13</sup>.

#### 2.3 دراسة البنك الدولي 1987.

أجريت هذه الدراسة على عدد من الدول النامية وتضمنت تحليلا لتصميم 36 نموذجا من نماذج الانفتاح التجاري في 19 دولة بين عامي 1946-1986، وقد صنفت إلى أربع مجموعات حسب توجه التجارة الخارجية وفقا لمعايير كمية وكيفية هي: معدل الحماية الفعلية والرقابة المباشرة من خلال الحصص وتراخيص الاستيراد واستخدام حوافز الصادرات ودرجة تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته وهي:

- اقتصاديات شديدة التوجه نحو الخارج؛
- اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الخارج؛
- اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الداخل؛
- اقتصاديات شديدة التوجه نحو الداخل.

وكانت نتيجة الدراسة هو تسارع نمو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في النماذج التي اتسم فيها الانفتاح التجاري بالقوة والاستمرارية<sup>14</sup>.

#### 3.3 دراسة "وعيل ميلود" 2013.

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، بعنوان: "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة: الجزائر، مصر، السعودية-دراسة مقارنة 1990-2010.

حيث من بين المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، الذي يحفز النمو الاقتصادي عن طريق الاستفادة من وفرة التجارة الخارجية، فالتوسع في الصادرات يسهم في تمكن الدولة من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة وإلى زيادة معدلات النمو.

وكما أن سياسة الانفتاح التجاري تسمح بدعم التوسع في استيراد السلع الرأسمالية والاستثمارية، مما يساعد على نقل التكنولوجيا وتحسين مستويات أداء عوامل الإنتاج مما يساهم في زيادة الناتج الوطني، وتسهم التجارة الخارجية في زيادة الاستثمارات الأجنبية بما يدعم التنافسية بين المؤسسات وهذا ما يدفع إلى زيادة حجم الإنتاج المحلي كما ونوعا، وبهذا يتجه الاقتصاد إلى تحسين معدلات نمو.

وقد أجمعت جل الدراسات السابقة على ما يلي:

- أن التوسع في الصادرات يساهم في تمكين الدولة من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية مما يؤدي إلى توزيع أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة وإلى زيادة معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛

- أن سياسة التوسع في الصادرات يساهم بشكل كبير في القضاء على الاختلالات التي تعانيها العديد من الدول في ميزان مدفوعاتها وما شمله من حسابات أخرى

II. واقع الانفتاح التجاري في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

### 1. واقع الانفتاح التجاري في الجزائر:

شهد الاقتصاد الجزائري موجة من الإصلاحات الاقتصادية في عقد الثمانينات تحديدا نظرا للعديد من المشاكل الاقتصادية التي كان يعاني منها ولعل أبرزها: معدلات النمو المنخفضة، زيادة حدة التضخم، ارتفاع حجم البطالة، تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوطات تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.<sup>15</sup> وبناء على ذلك وفي إطار الإصلاحات حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياساتها الإصلاحية فقامت بإبرام مجموعة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، كان من بينها:

• خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989<sup>16</sup>:

والذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، فأكدت على: "المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف".

• أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان في جوان 1991، وجاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق، ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزانة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات.<sup>17</sup>

ومنذ سنة 1994 شرعت السلطات العمومية في إجراءات تابعة للتحرير التام للتجارة الخارجية، تتمثل في وضع برامج للإصلاح الاقتصادي واتخاذ تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي للانفتاح على العالم الخارجي من أجل دخول السلع والخدمات الأجنبية وكذلك دخول رؤوس الأموال<sup>18</sup>، مما حتم على الحكومة بإصدار تعليمة رقم 94-13 بتاريخ 12 أفريل 1994 والتي تؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر ومنذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة، فكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري وفقا للمرسوم 91-37 يمكنه ممارسة نشاط الاستيراد.<sup>19</sup>

وسعيًا منها للالتزام بالاتفاق قامت الجزائر بتخفيض تدريجي لمعدلات الرسوم الجمركية ففي سنة 1995 تقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة على مراحل بداية بالخدمات الصحية والتعليم ثم باقي الخدمات، أما بالنسبة للسلع المنظورة فقد انخفضت سنة 1994 إلى معدل 60% ثم 45% سنة 1997<sup>20</sup>.

وأن هذه السياسة مكنتها من توقيع اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية والانفتاح على حوض المتوسط، والتي كانت بدايتها 1995 تاريخ بداية مسار برشلونة للشراكة الأوروبية المتوسطية التي كانت الجزائر أحد أطرافها<sup>21</sup>، حيث كان توقيع أول اتفاق في 13 ديسمبر 2001 ببلجيكا (بروكسل) وبعد ذلك توقيع اتفاق نهائي في 22 أبريل 2002، وبهذا دخلت الجزائر مرحلة جديدة بعد العزلة التي عاشتها خلال التسعينات، وبعد أكثر من ثلاث سنوات دخل الاتفاق حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح سبتمبر 2005<sup>22</sup>.

وفي خطوة من خطوات الانفتاح، قامت الجزائر بالانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والانفتاح على المحيط العربي، وتندرج عملية الانضمام إلى منطقة التبادل التجاري الحر للدول العربية في إطار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة سنة 1981 بتونس<sup>23</sup>، وهي تهدف إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة لتسهيل تجارة الخدمات.

## 2. واقع الانفتاح التجاري في تونس:

سعت تونس منذ السبعينات على وضع نموذج اقتصادي يمكنها من تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال الجهود التي تبذلها من أجل التنوع المستمر في الهياكل التصديرية السلعية والخدمية، وزيادات مدروسة في جانب الواردات ومن ثم تحقيق فائض/عجز مقبول في موازين المعاملات الجارية.

كما بدأت الإصلاحات الاقتصادية في تونس بصفة مبكرة وبطريقة واسعة النطاق مقارنة بالجزائر، بعد أن عان الاقتصاد التونسي من عدم الاستقرار الخارجي، وهذا لضبط الأوضاع الاقتصادية الكلية في إطار برامج يدعمها صندوق النقد الدولي، حيث عقدت تونس اتفاق الاستعداد الائتماني سنة 1986 وتلاه اتفاق لمدة أربع سنوات من أجل إحداث نقلة في الاقتصاد إلى مرحلة النمو ثم إلى التصدير بدلا من إحلال الواردات<sup>24</sup>.

وخلال سنوات التسعينات 1990، تميزت عملية تحرير التجارة في تونس بحدثين: الحدث الأول هو الانضمام إلى "GATT" (الجانب المتعدد الأطراف)، أما الحدث الثاني فيتمثل في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية "OMC" سنة 1995، وكذا الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 أيضا (الجانب الإقليمي)، والتي تنص على إنشاء منظمة تجارة حرة لمعظم المنتجات الصناعية على مدى 12 عام<sup>25</sup>.

## 3. واقع الانفتاح التجاري في المغرب:

يعتبر المغرب من بين الدول التي قامت منذ الثمانينات بعملية تحرير التجارة الخارجية، فقد تبني عدة تدابير لتعزيز الصادرات وتحرير الواردات، كان بدايتها القضاء على قوائم حظر القيود الكمية وخفض التعريفات الجمركية.

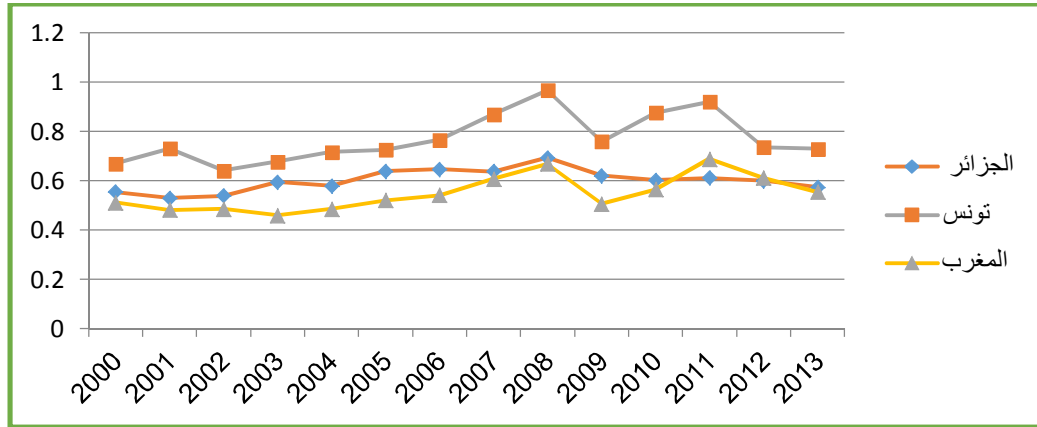
ولقد تم إحراز تقدم كبير من قبل المغرب في مجال إصلاح السياسات التجارية الآخذة في حرية استيراد وتصدير السلع والخدمات مع الامتثال للوائح المعمول بها، بحيث تم إلغاء تراخيص الاستيراد باستثناء بعض المنتجات لاعتبارات أمنية أو بسبب تجنب الإخلال بالنظام العام، أو الكميات الاستيرادية، وقد تم إبلاغ منظمة التجارة العالمية بذلك<sup>26</sup>.

وكما نتج عن تطبيق إصلاحات التجارة الخارجية سنة 1993 في القضاء على القيود الكمية واستخدام التعريفات باعتبارها الوسيلة الرئيسية لحماية الإنتاج المحلي.

كذلك كان الانفتاح التجاري بالنسبة للمغرب دائما خيارا استراتيجيا وضروريا لتعزيز النمو والاستفادة من التدفقات الاستثمارية الخارجية من حيث نقل التكنولوجيا والمهارات، والإدارة التنظيمية وخلق فرص العمل بحيث توج هذا الخيار في التوقيع على مجموعة من الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف التي توهمه لخفض الرسوم الجمركية، أو لترتيبات تجارية تفضيلية حيث تشكل هذه الاتفاقيات جزءا من الجهود التي بذلها المغرب لتعزيز موطن قدمه في بيئة إقليمية دولية ذات تغيرات عميقة<sup>27</sup>.

وبما أننا بصدد دراسة أثر الانفتاح التجاري لكل من الجزائر، تونس والمغرب أوردنا في شكل واحد درجة الانفتاح لهته الدول.

شكل يوضح تطور الانفتاح التجاري لكل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2013.



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول في الملحق رقم 01

يتضح لنا من الشكل أعلاه وجود تفاوت في معدل الانفتاح التجاري لكل من الجزائر، تونس والمغرب بحيث تحتل تونس المرتبة الأولى، تليها الجزائر ثم المغرب.

ويرجع ارتفاع معدل الانفتاح التجاري لدولة تونس إلى السياسات الاقتصادية التي ترمي إلى تسهيل إجراءات الانفتاح التجاري واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الجزائر فإنه يوجد تأثير كبير لصادرات المحروقات على درجة الانفتاح التجاري، مما لا يعكس بشكل جيد الانفتاح التجاري.

أما المغرب فتحلت المرتبة الأخيرة في معدل الانفتاح التجاري مقارنة بتونس والجزائر، ويرجع ذلك إلا أن المغرب تتميز بمنتجات شديدة المنافسة (المنتجات الغذائية والمنسوجات) وكذا اقتصرها على السوق الأوروبية.

III. تطور موازين مدفوعات الجزائر، تونس والمغرب.

#### 1. تطور ميزان مدفوعات الجزائر للفترة 2000-2013.

من خلال تحليلنا للجدول في الملحق رقم 01 لاحظنا بأنه ابتداء من سنة 2000 سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات فائضا قدره 9.020 مليار دولار، ليتراجع بعدها حتى سنة 2003، ثم تضاعف 5 مرات تقريبا ليصل إلى أعلى قيمة له 37,030 مليار دولار سنة 2008، نتيجة تحقيق الحساب الجاري لفوائض مالية معتبرة إلى غاية سنة 2008، حيث بلغ 35,180 مليار دولار بسبب التحسن الكبير في أسعار المحروقات التي قاربت 100 دولار للبرميل في سنة 2008. تم تراجع بشكل كبير في سنة 2009 حيث بلغ 3,6 مليار دولار نتيجة الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب العالمي على البترول، وكذا العجز التي سجله حساب رأس المال والمقدر بـ 11,22 مليار دولار بسبب اقبال السلطات على السداد المسبق لديونها والمقدرة بـ 12,9 مليار دولار في سنة 2006.



ليحقق فائض قدره 15,303 و 20.230 مليار دولار سنتي 2010 - 2011 على التوالي، ليتراجع بعدها في سنتي 2012-2013 إلى 12.322 و 0.920 مليار دولار على التوالي.

ما يمكن قوله على وضع ميزان المدفوعات في الجزائر أنه لم يستقر وبقي متذبذبا خلال الفترة 2000-2013 نتيجة الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع وانخفاض أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف، مما يجعل السياسات الاقتصادية غير قادرة في الحفاظ على استقرار وضع ميزان المدفوعات الذي لا يزال يخضع إلى تغيرات الوضع الاقتصادي الدولي.

## 2. تطور ميزان مدفوعات تونس للفترة 2000 - 2013.

اتضح لنا من دراستنا لميزان المدفوعات التونسي في الفترة 2000-2013، بأن الميزان العام سجل عجزا قدره 0,205 مليار دولار في سنة 2000 وأسفر عن فائض طول المدة 2001-2009، إلا أن هذا الفائض لم يتعدى 1 مليار دولار (انظر الملحق 01)، وهذا ناتج عن الفائض في رصيد ميزان رأس المال من خلال الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، وليس الميزان التجاري الذي سجل عجوزات متتالية خلال فترة الدراسة، أما ابتداء من سنة 2010 إلى 2013 فقد أسفر الميزان العام للمدفوعات عن عجز، كان أشدها سنة 2013 حيث سجل فيها 3,970 مليار دولار، وذلك نتيجة الأحداث السياسية والاجتماعية التي حدثت سنة 2011، وما انجر عنها من هروب لرؤوس الأموال.

كما تشير التحليلات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2013 بأن حساب رأس المال له تأثير إيجابي على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات التونسي، مقابل التأثير السلبي لرصيد الحساب الجاري الذي يتأثر بوضع الميزان التجاري الذي هو في حالة عجز مستمر خلال نفس الفترة لارتفاع فاتورة الواردات، بعكس ميزان صافي الخدمات الذي هو في حالة فائض مستمر لازدهار السياحة في تونس.

وأن صافي التحويلات أحادية الجانب قلصت إلى حد كبير العجز المسجل في الحساب الجاري بسبب الارتفاع في تحويلات العاملين التونسيين في الخارج.

## 3. تطور ميزان مدفوعات المغرب للفترة 2000 - 2013.

عانى ميزان المدفوعات المغربي من عجز في سنة 2000 و 2001 بقيمة 0,069 و 1,166 مليار دولار على التوالي، أما في الفترة 2002-2007 فقد حقق ميزان المدفوعات المغربي فوائض مالية لم تتعدى 1 مليار دولار، نتيجة تحقيق صافي ميزان الخدمات لفائض وليس الميزان التجاري، وهذا راجع إلى ازدهار قطاع السياحة في المغرب، وكذلك التحويلات أحادية الجانب.

وابتداء من سنة 2008 فقد سجل الميزان سلسلة من العجوزات إلى غاية سنة 2013، كان أشدها سنة 2012 بحيث قدر العجز بـ 9,571 مليار دولار، وقد كان لتأثير الأزمة المالية العالمية وقع ملحوظ على المغرب من خلال عجز الحساب الجاري، لتراجع السياحة وكذا تراجع صادرات المغرب للاتحاد الأوروبي (انظر الملحق 01).

## IV. تأثير الانفتاح التجاري على أداء موازين مدفوعات الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2013.

### 1. قياس الانفتاح التجاري لكل من الجزائر، تونس والمغرب:

يسمح قياس درجة الانفتاح التجاري في الدول الثلاثة بالوقوف عند المستوى الذي بلغته في تحرير تجارتها الدولية خلال فترة الدراسة 2000-2013، وتم الاعتماد على مؤشر نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي أي مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ويقدم بالصيغة التالية:

$$T = \frac{\sum(X+M)}{PIB}$$

T : معدل الانفتاح التجاري؛

X: الصادرات؛

M: الواردات؛

PIB: الناتج المحلي الإجمالي.

والملاحق رقم 01 يبين معدل الانفتاح التجاري لكل من الجزائر، تونس والمغرب.

بالرجوع إلى بيانات الملاحق رقم 01، فإنه يتضح أن ملامح الانفتاح في الجزائر، مرتفعة نوعا ما، من خلال ارتفاع نسبة التجارة الخارجية (صادرات+واردات) المكونة لإجمالي الناتج المحلي، حيث نجدها أكبر من 50% خلال فترة الدراسة 2000-2013.

وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطي، تشكل صادرات النفط أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، مما يعني أن لها تأثير على مؤشر الانفتاح التجاري.

أما بالنسبة للاقتصاد التونسي فلقد تبني منهج الإصلاح الاقتصادي الليبرالي منذ سنة 1986، لذلك تميز خلال السنوات 2000-2007 بالانفتاح المتتالي مما حقق مستويات مرتفعة، وهذا راجع لبرامج الإصلاحات الاقتصادية الفعلية المستندة للتحرير الاقتصادي التدريجي التي قامت بها تونس في السنوات السابقة لسنة 2000 والتي أدت إلى تحقيق مستويات مرتفعة من معدل الانفتاح التجاري، بحيث بلغ في سنة 2000 حدود 67% وهذا وفق معطيات الجدول في الملاحق رقم 01، ليستمر في الارتفاع حتى سنة 2007 التي وصل فيها 87%.

كما نلاحظ أيضا أنه وابتداء من سنة 2008 حقق فيها معدل الانفتاح التجاري في تونس أعلى معدل خلال فترة الدراسة بحيث قدر بـ 96,7% وهو تاريخ الانفتاح على الاقتصاديات الأجنبية، ومع زيادة شمول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لمجالات أخرى، ونعني بذلك المجال الصناعي.

في حين أن الاقتصاد المغربي لا يزال في مرحلة الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي، خاصة وخلال الفترة 2000-2004 التي لم يتعدى فيها معدل الانفتاح التجاري 50% (انظر الملاحق 01).

إلا أنه بعد سنة 2005، ارتفع معدل الانفتاح التجاري المغربي، حيث كان أكبر معدل انفتاح تحققه المغرب هو 66.9% و 68.8% في سنتي 2008 و 2011 على التوالي، وهذا راجع إلى الجهود التي تبذلها الدولة المغربية في إطار اندماجها في الاقتصاد العالمي، ومن خلال اتفاقيات التجارة الحرة التي قامت بها المغرب مع عدة دول، وكذا تحفيزات تمويل الصادرات والحوافز الضريبية.

2. التحليل القياسي لأثر الانفتاح التجاري على موازين مدفوعات الدول الثلاثة:

سنقوم في هذا العنصر بدراسة أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات وذلك باستخدام برنامج "EViews8" والذي سيتم من خلال حساب كل من اختبارات الانحدار والارتباط للانفتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات.

قبل بناء النموذج لابد من معرفة شكل الانتشار (سحابة النقاط) كل متغير بالنسبة للتابع، والذي يبين لنا شكل العلاقة بين المتغير التابع (ميزان المدفوعات y) والمتغير المستقل (الانفتاح التجاري x1) هل هي علاقة طردية أو عكسية، والملاحق

رقم (2) يوضح ذلك:

من خلال سحابة الانتشار للدول الثلاثة (انظر الملحق رقم 2) نلاحظ أن شكل العلاقة بين  $X1$  والتابع  $Y$  على شكل خطي موجب لأن ميله موجب، أي أنه ارتباط خطي موجب والعلاقة طردية وعليه فالصيغة الرياضية للنموذج ستكون على النحو التالي:

$$Y_t = B_0 + B_1 X_{1t} + \epsilon_t$$

حيث:

$Y_t$ : شعاع قيم المتغير التابع (قيم رصيد ميزان مدفوعات)؛

$B$ : شعاع معاملات النموذج؛

$X_{1t}$ : شعاع قيم المتغير المستقل (معدل الانفتاح التجاري)؛

$\epsilon_t$ : تمثل مجموع البواقي

وأن استعمال هذه العلاقة الخطية في انحدار بسيط يمكننا من الحصول على النتائج في الملحق (03):

وبالنظر إلى المعنوية الإحصائية للنموذج تمكن من إبداء التحليل التالية:

أولا التفسير الاحصائي:

1. اختبار "Student":

هو عبارة عن اختبار معنوية المعلمات المقدرة بالنسبة للنموذج الخطي، فإذا كانت القيمة المحدولة أكبر من مستوى المعنوية 0,05 نقول أن القيمة المقدرة لها معنوية، معنى ذلك أن النموذج مقبول احصائيا.

في الجزائر: حسب قيم اختبار "Student" واحتمالهما يظهر لنا أن  $P=0,0007 > (5\%)$  مستوى المعنوية؛ هذا يعني أن القيمة المقدرة ليس لها معنوية.

في تونس: فإنه حسب قيم اختبار "Student" واحتمالهما يظهر لنا أن  $P=0,8394 < (5\%)$  مستوى المعنوية، هذا يعني أن القيمة المقدرة لها معنوية، وبالتالي النموذج مقبول احصائيا.

في المغرب: حسب قيم اختبار "Student" واحتمالهما يظهر لنا أن  $P=0,1478 < (5\%)$  مستوى المعنوية، هذا يعني أن القيمة المقدرة لها معنوية، وبالتالي النموذج مقبول احصائيا.

2. إحصائية فيشر:

في الجزائر: تظهر إحصائية فيشر واحتمالها بأن  $P=0,000661 > (5\%)$  يعني أن متغيرات النموذج في مجملها تؤثر في المتغير التابع  $y$  الذي هو ميزان مدفوعات الجزائر.

في تونس: فإن إحصائية فيشر واحتمالها  $P=0,8393 < (5\%)$  يعني أن النموذج يتأثر بمتغيرات أخرى خارج النموذج، أي أن ميزان المدفوعات التونسي يتأثر أيضا بمتغيرات أخرى خارجية غير الانفتاح التجاري.

في المغرب: تظهر إحصائية فيشر واحتمالها  $P=0,1478 < (5\%)$  يعني أن النموذج يتأثر بمتغيرات أخرى خارج النموذج، أي أن ميزان المدفوعات المغربي يتأثر أيضا بمتغيرات أخرى خارجية غير الانفتاح التجاري.

ما يمكن قوله من خلال هذين الاختبارين أن الانفتاح التجاري يؤثر على ميزان مدفوعات الدول الثلاثة.

3. دراسة القدرة التفسيرية (قوة الارتباط) (معامل التحديد):

معامل الارتباط هو الجذر التربيعي لمعامل التحديد، والذي يقيس لنا القدرة التفسيرية للنموذج، أي يقيس القوة الارتباطية للعلاقة بين المتغيرين.

في الجزائر: بالنظر لقيمة معامل التحديد  $R^2 = 0,63$  يظهر لنا أن الارتباط نوعا ما قوي بين المتغير المستقل  $x_1$  والمتغير التابع  $y$ .

في تونس: من خلال النموذج وجدنا أن معامل التحديد  $R^2 = 0,016$  يظهر لنا أن الارتباط ضعيف جدا بين المتغير المستقل  $x_1$  (الانفتاح التجاري) والمتغير التابع  $y$  (ميزان المدفوعات).

في المغرب: بالنظر لقيمة معامل التحديد  $R^2 = 0,27$  يظهر لنا أن الارتباط ضعيف نوعا ما بين المتغير المستقل  $x_1$  والمتغير التابع  $y$ .

4. اختبار ديرين واتسون:

في الجزائر: قيمة ديرين واتسون  $D.W \approx 2,97$  وهذا يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء، وبالتالي فإن البواقي مستقلة.

في تونس: قيمة ديرين واتسون  $D.W \approx 2,94$  هذا يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء، وبالتالي فهي مستقلة تماما.  
في المغرب: قيمة ديرين واتسون  $D.W = 1,74$  وهذا يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.  
ثانيا التفسير الاقتصادي:

في الجزائر: بالنظر إلى معامل الارتباط  $R^2 = 0,63$  هذا يدل على أن في الجزائر رصيد ميزان المدفوعات مفسر بـ 63% من خلال التغيرات في الانفتاح التجاري.

كما أن هناك علاقة طردية بين الانفتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر وهذا راجع إلى أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على إيرادات المحروقات، وأن قيمة صادرات المحروقات أكبر من قيمة واردات الجزائر، لذلك كانت العلاقة طردية خلال فترة الدراسة 2000-2013.

في تونس: عند دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات التونسي وجدنا بأن  $R^2 = 0,016$  وهذا يدل على أن في تونس رصيد ميزان مدفوعات مفسر بـ 1,6% نتيجة التغيرات التي تحدث في الانفتاح التجاري، وبالتالي هناك علاقة ضعيفة جدا تكاد لا تؤثر بين الانفتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات في تونس، وهذا راجع إلى أن تونس هي السبابة للانفتاح الاقتصادي مقارنة بالجزائر والمغرب لذلك لم يكن التأثير واضحا خلال فترة الدراسة بالرغم من أن تونس تتأثر إلى حد كبير بأية تطورات وتغيرات اقتصادية عالمية.

في المغرب: نلاحظ أن هناك علاقة بين الانفتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات المغربي وذلك من خلال  $R^2 = 0,27$ ، وهذا يدل على أن في المغرب رصيد ميزان المدفوعات مفسر بـ 27% نتيجة التغيرات التي تحدث على الانفتاح التجاري.

كما أن هذه العلاقة (التأثير) هي علاقة طردية، أي كلما زاد معدل الانفتاح التجاري أدى ذلك إلى تحقيق رصيد موجب لميزان مدفوعات المغرب وهذا راجع إلى مجموع السياسات والعوامل الداخلية والخارجية التي قامت بها المغرب خلال الفترة السابقة لفترة الدراسة من أجل الانفتاح على الاقتصاد العالمي.  
خلاصة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أنه لا يمكن لاقتصاديات كل من الجزائر، تونس والمغرب والتي تعتبر من أهم دول شمال أفريقيا أن تبقى في معزل عن التطورات التي يعيشها الاقتصاد العالمي، وبالتالي أصبح من الضروري التحلي عن اتباع السياسات الحمائية التي من شأنها أن تعيق عملية الانفتاح التجاري الذي يعتبر أحد أهم الخطوات للاندماج في الاقتصاد

العالمي، وأن هذه الإجراءات ستؤدي إلى رفع العوائق على الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه تمكنا من خلال هذه الدراسة استخلاص النتائج التالية:  
نتائج الدراسة:

1. أن آثار الانفتاح التجاري على رصيد ميزان المدفوعات يختلف من دولة إلى أخرى، وذلك حسب السياسة ودرجة التطور الاقتصادي الذي تعرفه الدولة وطبيعة المتوجات التي تصدرها وتستوردها، إلا أنه توصلنا من خلال الدراسة بأن الجزائر تحتل المرتبة الأولى من حيث تأثير الانفتاح التجاري على ميزان مدفوعاتها، تليها المغرب وأخيرا تونس؛
  2. توصلنا من خلال البحث أن الانفتاح التجاري يؤثر على ميزان المدفوعات، وأنه كلما زاد معدل الانفتاح التجاري للدولة كلما زاد تأثيره على ميزان مدفوعاتها، ويرجع هذا إلى أن المعاملات التجارية التي تقوم بها الدولة مع بقية الدول الأخرى تدون وتسجل في ميزان المدفوعات؛
  3. يوجد تأثير إيجابي للانفتاح التجاري على ميزان مدفوعات الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا راجع لهيمنة قطاع النفط على الصادرات الجزائرية وأن قيمة هذه الأخيرة أكبر من قيمة واردات الجزائر لذلك كان التأثير ايجابيا، إلا أنه من ناحية الدقة فإنه لا يمكن ملامسة الأثر الفعلي للانفتاح التجاري في الجزائر بسبب اعتمادها الكبير على قطاع المحروقات؛
  4. يكاد ينعدم أثر الانفتاح التجاري على وضعية ميزان المدفوعات التونسي، وهذا راجع إلى أن تونس هي السبابة للانفتاح التجاري الدولي مقارنة بالجزائر والمغرب، لذلك لم يكن التأثير واضحا خلال فترة الدراسة بالرغم من أن تونس تتأثر إلى حد كبير بأية تطورات اقتصادية عالمية؛
  5. يوجد تأثير إيجابي للتحرير التجاري على ميزان مدفوعات المغرب، بحيث كلما زاد معدل التحرير التجاري أدى ذلك إلى تحقيق رصيد موجب في ميزان مدفوعات المغرب، ويرجع ذلك إلى امتلاك الاقتصاد المغربي لنقاط قوة تتمثل في غني البلاد بالموارد الطبيعية والفلاحية الموجهة للتصدير، إضافة إلى جاذبية المغرب للسياحة.
- التوصيات والاقتراحات

1. على الجزائر، تونس والمغرب أن تعيد النظر في مدة تقدير حصيلة ميزان مدفوعاتها والمتمثلة في سنة، بحيث وجب تقليصها على الأقل إلى 06 أشهر وهذا لتدارك العجز واتخاذ الإجراءات المناسبة في أقرب الآجال،
2. على الجزائر، تونس والمغرب أن يتبنوا سياسة الانفتاح التجاري، لأن هذه السياسة ستؤدي إلى رفع العوائق على الاستثمار الأجنبي المباشر مما يسمح بتحسين أداء التجارة الخارجية.

\* اللفظ فتح في اللغة العربية يعني إزالة إغلاقه، ولمزيد من التوضيح أنظر الجيلاني بن الحاج يحي وآخرون، القاموس المدرسي، سراس للنشر، تونس 2002، ص: 375.

<sup>1</sup> - Gilbert Niyongabo, *Politiques d'ouverture commerciale et développement économique, Thèse présentée et soutenue publiquement pour l'obtention du Doctorat en Sciences Economiques, Université d'auvergne, Clermont-Ferrand I, France, 2007, p: 09.*

<sup>2</sup> - Paolo Figini and Enrico Santarelli, *Openness, Economic Reforms, And Poverty : Globalization in Developing countries, the Journal of Developing Areas, Volume 39, Number 2, Spring 2006, pp: 133-134*

<sup>3</sup> - عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية، الجزائر 2007، ص: 122.

<sup>4</sup> - Y.Benabdallah, *L'économie algérienne entre réformes et ouverture : quelle priorité ?*, Alger, 2007, pp : 2-4. <https://www.gate.cnrs.fr/uneca07/communications%2520pdf/Benabdallah-Rabat07.pdf>

<sup>5</sup> - Sami Bousselmi, *Impact de la dévaluation sur les échanges extérieurs- cas de la Tunisie, Rapport de recherche présenté à la Faculté des Etudes Supérieures en vue de l'obtention du grade de Maitre ès Sciences, Département des Sciences Economiques, Université de Montréal, canada, 2000, p : 10.*

<sup>6</sup> - عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول -دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص: 02.

<sup>7</sup> صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية 37، إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري الدولي، مرجع سبق ذكره، ص: 1-3.

<sup>8</sup> طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستدام دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص: 11.

<sup>9</sup> -Jean-Marc Siroen, *L'OMC et la Mondialisation des économies, Edition : Lattre de Tassigny, sans année, Paris, 12-14*

<sup>10</sup> -Pierre Salama, *ouverture et pauvreté : Quelle ouverture ?*, revue Tiers Monde, 2006, p: 06.

<sup>11</sup> - Abdelkader Kadid, *Nouvelle Approche de Mesure de l'ouverture Commerciale dans les Modèles de Gravite*, Revue académique des études humaines et sociales, N° 13, janvier 2015, université de chlef, Algérie, p: 2.

<sup>12</sup> - Gilbert Niyongabo, *Op cit*, p: 68.

<sup>13</sup> -Alain Bourdages, *Le Commerce Extérieur est-il un Instrument de Croissance viable pour l'Amérique-Latine ?*, Une étude empirique des gains de croissance économique provenant du commerce international, Centre de documentation, Département de Science économie université de Montréal, Canada, 2000, p: 14.

<sup>14</sup> عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

<sup>15</sup> - حامد نور الدين، الخصوصية من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية حالة الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان: اقتصاديات الخصوصية والدور الجديد للدولة، من 03-07 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2004، ص: 07.

<sup>16</sup> - ساحل فاتح، شعبان لطفى، آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، أيام 04 و 05 ديسمبر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2006، ص: 04.

<sup>17</sup> - برودي نعيمة، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، أيام 04 و 05 ديسمبر، جامعة بومرداس، الجزائر، 2006، ص: 5.

<sup>18</sup> - BOURICHE Riadh, *La bonne gouvernance et la problématique des politiques économiques et développement : le cas de l'Algérie*, université Mentouri de Constantine, sons année, p: 02.

- <sup>19</sup> - يعلي زينب، تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2010، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة العلميات التجارية، جامعة الجزائر3، 2012، ص: 189.
- <sup>20</sup> - دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2012، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، جامعة الجزائر 03، جانفي 2014، ص: 25.
- <sup>21</sup> - زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا-العدد الأول، بدون سنة، جامعة الجزائر، ص: 53.
- <sup>22</sup> - مسعودي علي، واقع التجارة الخارجية في الجزائر وآفاقها في ظل مسار التحرير التجاري (1990-2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، جامعة الوادي، الجزائر، 2012، ص: 11.
- <sup>23</sup> - سميحة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث-عدد 2011/09، جامعة بسكرة، الجزائر، ص: 152.
- <sup>24</sup> حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة وهران، الجزائر، ص: 13.
- <sup>25</sup> Francesco Abbate, *L'intégration de la Tunisie dans L'économie mondiale: Opportunités et défis, rapport préparé et présenté au cours d'un atelier de travail, à Tunis le 25-26 septembre 2001, p: 26.*
- <sup>26</sup> Abdelkader Djeflat, *Les efforts du Maroc dans l'économie fondée sur la connaissance, CMI, Maroc, Septembre 2012, p: 21.*
- <sup>27</sup> - *ministère de L'économie et des finances, La Politique commerciale extérieure du Maroc, Maroc, mai 2008.*
- *ministère de L'économie et des finances, Direction des Etudes et des prévisions financières, L'économie marocaine face au défi de libre échange, Document de travail n°18, Maroc, Avril 1997, P: 07.*